

No. 36833

**Australia
and
Lebanon**

Agreement on economic, trade and technical cooperation between the Government of Australia and the Government of the Republic of Lebanon (with exchange of notes of 4 January 1999 and 12 June 1999). Beirut, 11 March 1997

Entry into force: *28 March 2000 by notification, in accordance with article IX*

Authentic texts: *Arabic and English*

Authentic text (exchange of notes): *English*

Registration with the Secretariat of the United Nations: *Australia, 27 July 2000*

**Australie
et
Liban**

Accord entre le Gouvernement de l'Australie et le Gouvernement de la République libanaise conceruant la coopération économique et commerciale ainsi que l'assistance technique (avec échange de notes du 4 janvier 1999 et 12 juin 1999). Beyrouth, 11 mars 1997

Entrée en vigueur : *28 mars 2000 par notification, conformément à l'article IX*

Textes authentiques : *arabe et anglais*

Texte authentique (échange de notes) : *anglais*

Enregistrement auprès du Secrétariat des Nations Unies : *Australie, 27 juillet 2000*


- ج- مناقشة الخلافات التي قد تنشأ خلال تنفيذ هذا الاتفاق واقتراح الحلول المناسبة لها.
- د- تفسير هذا الاتفاق.

المادة التاسعة

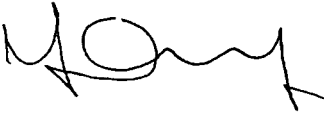
- ١- يصبح هذا الاتفاق ساري المفعول اعتباراً من تاريخ آخر اشعار يبلغ بموجبه كل طرف الطرف الآخر بإتمام اجراءاته القانونية الداخلية الآيلة الى وضع هذا الاتفاق موضع التنفيذ.
- ٢- يسري مفعول هذا الاتفاق لمدة سنة واحدة، ويجدد تلقائياً سنة بعد اخرى ما لم يخطر احد الطرفين المتعاقدين الطرف الآخر خطياً برغبته في انتهاء العمل به قبل ثلاثة اشهر على الأقل من انتهاء مدته الاصلية او المجددة.
- ٣- اذا انتهى العمل بهذا الاتفاق طبقاً للفقرة (٢) من هذه المادة، يستمر تطبيق احكامه على الالتزامات غير المنفذة والناشئة عن العقود المبرمة خلال فترة سريانه (عما فيها المدفوعات المتعلقة بتلك العقود) وذلك حتى تنفيذ تلك الالتزامات بصورة كاملة.

حرر هذا الاتفاق ووقع في بيروت بتاريخ ١١/٣/١٩٩٧ على نسختين اصليتين باللغتين بالانكليزية والعربية تتمتع كلاهما بالقوة القانونية ذاتها.

عن حكومة اسراليا


Minister for Trade

عن حكومة الجمهورية اللبنانية


وزير الإتلا د والى

المادة السادسة

يعمل الطرفان المتعاقدان عند الاقتضاء على تشجيع التعاون الاقتصادي والتجاري والفني بين الاشخاص الطبيعيين والمعنويين من كلا البلدين، بما في ذلك اقامة الشركات والمشاريع المشتركة في مختلف المجالات .

المادة السابعة

يعمل الطرفان المتعاقدان على تشجيع الزيارات المتبادلة للممثلين والوفود والبعثات الاقتصادية والتجارية والفنية . ويتعهد كل منهما عند الاقتضاء بتسهيل وتشجيع مشاركة الاشخاص المعنويين والطبيعيين من بلده في المعارض الدولية المقامة في البلد الآخر، ويتعهد كذلك بتقديم التسهيلات عند الاقتضاء لرعايا البلد الآخر المعنويين والطبيعيين لاقامة المعارض القصيرة الأجل في بلده .

المادة الثامنة

- ١- ضمانا لانجاح تطبيق احكام هذا الاتفاق وتعزيز التعاون المشترك بين البلدين، اتفق الطرفان المتعاقدان على تشكيل لجنة مشتركة للتعاون الاقتصادي والتجاري والفني تضم ممثلين عن وزارة الشؤون الخارجية والتجارة ولجنة التجارة الاسترالية في استراليا وممثلين عن وزارة الاقتصاد والتجارة والسلطات الاخرى المعنية في الجمهورية اللبنانية .
- ٢- تناقش اللجنة المشتركة جميع الامور المتعلقة بالتعاون المنصوص عليه في هذا الاتفاق، وبوجه خاص :
 - أ- مراجعة تنفيذ هذا الاتفاق وتقديم الاقتراحات المناسبة بشأنه الى الجهات المختصة في البلدين .
 - ب- تقديم الاقتراحات المناسبة لتطوير التعاون في المجالات المنصوص عليها في هذا الاتفاق .

- الجوزول دون حصول ممارسات مضللة أو تحويل ريع النشاطات غير المشروعة.
- وذلك حيث لا يكون التمييز اعتباطيا أو غير مبرر، وحيث يكون ثمة سيادة لبعض الشروط لدى بلد احد الطرفين المتعاقدين بالمقارنة مع بلدان اخرى يتبين معها ان التمييز- بالنظر للمخاطر الناجمة عن عدم اتخاذ تدابير تمييزية- هو وسيلة معقولة لتحقيق احد الاهداف المرصوفة في هذه الفقرة(آ).
- ب - تنفيذ التزامات احد الطرفين المتعاقدين المنبثقة عن:
 - ميثاق الامم المتحدة للحفاظ على السلم والامن الدوليين.
 - اتفاق دولي حول تفادي الازدواج الضريبي.
- ج - فرض رسم لمكافحة الاغراق أو رسم تعويضي.

المادة الخامسة

- ١ - يجب ان تتم جميع المدفوعات الناشئة عن صفقات في التجارة او الاستثمار او التعاون الاقتصادي بين استراليا ولبنان بعملات مصنفة بأنها قابلة للتحويل من قبل صندوق النقد الدولي، او بعملات مقبولة من الاطراف في الصفقة المعنية، وذلك مع مراعاة قوانين وانظمة القطع الاجنبي المرعية بتاريخ تنفيذ المدفوعات.
- ٢ - لا تمنع الفقرة (١) من هذه المادة الاشخاص المعنويين والطبيعيين الاستراليين واللبنانيين من الاتفاق بالرضا المتبادل على ترتيبات اخرى للمدفوعات، وذلك مع مراعاة القوانين والانظمة المرعية في البلدين بتاريخ اجراء الترتيبات.

- ٣ - لا يمكن لأي من الطرفين المتعاقدين أن يقيم أو يحتفظ بأي حظر أو تقييد على استيراد أي منتج من بلد الطرف الآخر أو على تصدير أي منتج مرسل الى بلد الطرف الآخر، سواء كان الحظر أو التقييد بشكل حصص نسبية (كوتا)، أو اجازات استيراد أو تصدير، أو رقابة على القطع الاجنبي، أو انظمة، أو أية تدابير أخرى، وذلك ما لم يكن مثل ذلك الحظر أو التقييد مطبقا على جميع البلدان الاخرى .
- ٤ - على كل من الطرفين المتعاقدين ان يمنح الخدمات ومقدمي الخدمات العائدة للطرف الآخر معاملة لا تقل مراعاة عن تلك التي يمنحها لمثل تلك الخدمات ومقدمي الخدمات العائدة لأي بلد ثالث، وذلك مع مراعاة الحقوق والالتزامات المترتبة عليه بموجب اتفاقات دولية .
- ٥ - لا تطبق احكام هذه المادة على:
- أ - المنافع او الافضليات الممنوحة من قبل لبنان للدول العربية الاعضاء في جامعة الدول العربية طبقا لاتفاقيات مصادق عليها من قبل حكومة الجمهورية اللبنانية .
- ب - المنافع والافضليات الممنوحة من قبل أي من الطرفين:
- بالاستناد الى نظام تفضيلي قائم .
 - أو وفقا لأي اتفاق او نظام يقيم أو يؤدي الى اقامة منطقة تجارة حرة أو اتحاد جمركي، وذلك في ما يعود للسلع والخدمات .
 - أو ممنوحة للبلدان مجاورة بهدف تسهيل حركة مرور البضائع والخدمات عبر الحدود .
- ٦ - لا تحول هذه المادة دون قيام أي من الطرفين المتعاقدين بما يلي:
- أ - اتخاذ ما يلزم من تدابير تمييزية من اجل:
- حماية عالم الحيوان والنبات، وسلامة الانسان، والملكية الفكرية، والامن القومي، والكنوز الوطنية، والآداب العامة، والبيئة .

المادة الثالثة

- ١ - في معرض تشجيع وتسهيل الأنشطة المذكورة في المادة الثانية، على الطرفين المتعاقدين تشجيع الاشخاص المعنويين والطبيعيين على وجوب مراعاة حماية الملكية الفكرية في علاقاتهم التجارية.
- ٢ - على الطرفين المتعاقدين العمل طبقا لموجبات حقوق الملكية الفكرية المترتبة عليهما بمقتضى اتفاقات دولية حول الملكية الفكرية.

المادة الرابعة

- ١ - يمنح كل من الطرفين المتعاقدين الطرف الآخر معاملة الدولة الاكثر رعاية غير المشروطة وذلك لجهة جميع الامور المتعلقة بالرسوم الجمركية وبمختلف انواع الاعباء المفروضة على استيراد وتصدير المنتجات أو المتعلقة بها، بما فيها طريقة فرض مثل تلك الرسوم والاعباء، ولجهة جميع القواعد والاجراءات المرتبطة بالاستيراد والتصدير، وكذلك لجهة جميع الضرائب والرسوم والاعباء الاخرى الداخلية ايا كان نوعها والتي يمكن ان تفرض على السلع التي سبق استيرادها وتخليصها عبر الجمارك.
- ٢ - ان أية فائدة أو مراعاة أو امتياز أو اعفاء منح في السابق أو يمكن ان يمنح في المستقبل من قبل أي من الطرفين المتعاقدين في ما يعود للامور المشار اليها في الفقرة (١) لأي منتج من منشأ بلد ثالث أو مرسل اليه، يجب ان يمنح فوراً ومن دون اية شروط للمنتج المماثل الذي يكون من منشأ بلد الطرف الآخر أو يكون مرسل اليه.

اتفاق

للتعاون الاقتصادي والتجاري والفني

بين استراليا والجمهورية اللبنانية

ان حكومة استراليا وحكومة الجمهورية اللبنانية (المشار اليهما في ما يلي
بـ " الطرفين المتعاقدين ")، رغبة منهما في توثيق او اصر الصداقة القائمة بين الحكومتين
والشعبين وفي تنمية التعاون الاقتصادي والتجاري والفني بين البلدين على اساس المساواة
والمففعة المتبادلة، قد اتفقتا على ما يلي:

المادة الاولى

يبدل الطرفان المتعاقدان اقصى جهودهما عند الاقتضاء لتطوير وتوسيع التعاون
التجاري والاقتصادي والفني بين البلدين وفقا للقوانين والانظمة المعمول بها في كلا
البلدين .

المادة الثانية

يشمل التعاون المشار اليه في هذا الاتفاق الامور الآتية:

- ١ - تشجيع وتطوير مشاريع اتمائية في ما بين البلدين في الحقول التجارية والهندسية
والصناعية والزراعية والحيوانية والفنية .
- ٢ - تشجيع تبادل مختلف انواع السلع والمنتجات والخدمات بين البلدين .
- ٣ - تشجيع تدريب وتبادل الخبراء والفنيين اللازمين لتنفيذ مشاريع محددة، وتبادل
المعلومات المتعلقة بها .

[ARABIC TEXT — TEXTE ARABE]

اتفاق
للتعاون الاقتصادي والتجاري والفني
بين استراليا والجمهورية اللبنانية

[ENGLISH TEXT — TEXTE ANGLAIS]

AGREEMENT ON ECONOMIC, TRADE AND TECHNICAL COOPERATION
BETWEEN THE GOVERNMENT OF AUSTRALIA AND THE
GOVERNMENT OF THE REPUBLIC OF LEBANON

The Government of Australia and the Government of the Republic of Lebanon (hereinafter referred to as the "Contracting Parties"), for the purpose of enhancing the friendships between the Governments and the peoples of the two countries, and of developing the trade, economic and technical cooperation between the two countries on the basis of equality and mutual benefit, have agreed as follows:

Article I

Both Contracting Parties in conformity with the laws and regulations of their respective countries, have agreed to do their best where appropriate to promote and develop trade, economic and technical cooperation between the two countries.

Article II

The cooperation referred to in this Agreement includes the following:

- 1) Encouraging and promoting development projects in the fields of trade, engineering, industry, agriculture, animal husbandry and technology, between the two countries.
- 2) Encouraging the exchange of various kinds of commodities, products and services between the two countries.
- 3) Encouraging the training and the exchange of experts and technicians necessary to implement specified projects, and exchange of relevant information.

Article III

- 1) In encouraging and facilitating activities under Article II, the Contracting Parties should encourage juridical and natural persons to have due regard to the protection of intellectual property in their commercial relations.
- 2) The Contracting Parties shall act in accordance with their respective intellectual property rights obligations in international Intellectual Property Agreements.

Article IV

- 1) The Contracting Parties shall accord each other unconditional most-favoured nation treatment in all matters with respect to customs duties and charges of any kind imposed on or in connection with importation or exportation of products and with respect to the method of levying such duties and charges, with respect to all rules and formalities connected with importation or exportation, and with respect to all internal taxes or other internal charges of any kind that may be imported on goods already imported and cleared through customs.

2) Any advantage, favour, privilege or immunity which has been or may hereafter be granted by either Contracting Party regarding the matters referred to in paragraph(1) to any product originating in or consigned to any third country shall be immediately and unconditionally accorded to the like product originating in or consigned to the territory of the other Contracting Party.

3) No prohibitions or restrictions, whether in the form of quotas, import or export licences, foreign exchange controls, regulations or any other measures, shall be instituted or maintained by either Contracting Party on the importation of any product from the territory of the other Contracting Party or on the exportation of any product consigned to the territory of the other Contracting Party, unless such prohibitions or restrictions are applicable to all third countries.

4) Each Contracting Party shall accord to services and service suppliers of the other Party treatment that is no less favourable than that which it accords to like services and service suppliers of any other country, subject to its rights and obligations under international agreements.

5) This Article shall not apply to preferences or advantages accorded by:

a. Lebanon to the Arab Countries which are members of the Arab League in accordance with the agreements ratified by the Government of the Republic of Lebanon.

b. either Contracting Party:

- i. under an established preference system;
- ii. regarding goods and services, in accordance with any agreement or arrangement constituting or leading to the establishment of a free trade area or a customs union; or
- iii. to adjacent countries in order to facilitate frontier traffic of goods and services.

6) This Article shall not prevent a Contracting Party:

- a. Taking discriminatory measures which are necessary;
 - i. to protect animal or plant health; human safety; intellectual property; national security; national treasures; public morals; or the environment; or
 - ii. to prevent deceptive practices or the transfer of proceeds from illicit activities, where the discrimination is not arbitrary or unjustifiable and where different conditions prevail in the territory of a Contracting Party compared with other countries and it appears, in the light of the risks in not taking discriminatory measures; to be a reasonable means for achieving an objective described in this sub-paragraph.

b. Effecting a Contracting Party's obligations under;

- i. the United Nation's Charter for the maintenance of international peace and security,
- or

ii. an international agreement on the avoidance of double taxation.

c. Properly imposing an anti-dumping duty or countervailing duty.

Article V

1) All payments arising from commercial transactions in trade, or investment or economic cooperation between Australia and Lebanon shall be effected in a currency classified as a convertible currency by the International Monetary Fund, or a currency mutually acceptable to the parties to the relevant commercial transaction, subject to the foreign exchange laws and regulations in force at the time when payments are effected,

2) Paragraph (1) does not preclude relevant Australian and Lebanese juridical and natural persons entering, by mutual agreement, into other payment arrangements, subject to the laws and regulations in force in the two countries at the time when the arrangements are made.

Article VI

Both Contracting Parties agree to encourage where appropriate economic, trading and technical cooperation between natural and juridical persons of their respective countries, including the setting up of joint projects and joint companies in various fields.

Article VII

Both Contracting Parties agree to encourage mutual visits by representatives, delegations and commissions of an economic, trade and technical nature. Each Contracting Party promises where appropriate to facilitate and encourage the participation of its juridical and natural persons in international fairs taking place in the other country, as well as granting facilities where appropriate to the juridical and natural persons of the other country for holding short-term exhibitions.

Article VIII

1) With the aim of securing the full and effective implementation of the provisions of this Agreement, as well as promoting the cooperation of their respective countries, the Contracting Parties agree to establish a Joint Committee on Economic, Trade and Technical Cooperation including representatives from the Department for Foreign Affairs and Trade and the Australian Trade Commission of Australia and representatives from the Ministry of Economy and Trade, and other authorities which may be concerned, of the Republic of Lebanon.

2) This Joint Committee may discuss all matters in relation to the cooperation mentioned in this Agreement, especially:

a. Reviewing the implementation of this Agreement and submitting relevant suggestions for the competent authorities in the two countries;

b. Submitting proposals for the development of the cooperation in the fields mentioned in this Agreement;

c. Discussing the possible differences that might arise during the implementation of this Agreement and suggesting suitable solutions for them; and

d. Interpreting this Agreement.

Article IX

1) This Agreement shall come into effect on the date of the last notification by which the Contracting Parties have informed each other that their internal legal procedures for bringing this Agreement into force have been completed.

2) This Agreement shall remain in effect for one year, and shall automatically be extended year by year unless one of the Contracting Parties notifies the other, in writing, of its intention to terminate the Agreement, at least three months prior to the expiration of the original or extended period.

3) If this Agreement terminates in accordance with paragraph(2), its provisions shall continue to apply to unfulfilled obligations under contracts (including payments relating to those contracts) entered into during the period that this Agreement is in effect, until their fulfilment.

Done at Beirut on 11-3-1997 in two languages: English and Arabic, both texts being equally authentic.

The Government of the Republic of Lebanon:

YASSIN JABER
Minister of Economy and Trade

The Government of Australia:

TIM FISCHER
Minister for Trade

[ENGLISH TEXT — TEXTE ANGLAIS]

EXCHANGE OF NOTES

I

Note No. 1 /99

The Australian Embassy presents its compliments to the Ministry of Foreign Affairs of the Republic of Lebanon and has the honour to refer to the Agreement on Economic, Trade and Technical Cooperation between the Government of Australia and the Government of the Republic of Lebanon, done at Beirut on 11 March 1997 (the Agreement).

The Embassy has the further honour to refer to the Embassy's Note No. 21/97 of 14 April 1997 (attached) and, in substitution for the proposal contained in that Note, has the honour to propose the correction of certain typographical errors occurring in the English language signature texts of the Agreement, namely:

In the Australian and Lebanese signature texts:

- In the title "Agreement" should read "Agreement";

- In Article IV(I), seventh line, "...may be imported on goods already imported..." should read "... may be imposed on goods already imported...";

- In Article IV(6)(a)ii, the text "where the discrimination... described in this sub-paragraph." should be moved left so that it aligns with the word "Taking" in Article IV(6)(a);

- In Article IV(6)(b)i, "Nation's" should read "Nations"; and - In Article V(1), "acceptale" should read "acceptable".

In the Australian signature text only:

- In Article IV(6)(a), in the third line of the section to be moved left below (ii), "ciuntries" should read "countries";

- In Article VII, "naturalpersons" should read "natural persons" (i.e. two words); and

- In Article IX(2), "yearm" should read "year," and "momths" should read "months".

In the Lebanese signature text only:

- In Article IX(2), second line, "... year by year unless ..." should read "... year by year, unless ..." (i.e., insert comma).

The Embassy has the honour to propose that if the foregoing is acceptable to the Government of the Republic of Lebanon, the English language texts shall be regarded as rectified ab initio on receipt of a note to that effect from the Ministry of Foreign Affairs.

The Embassy avails itself of this opportunity to renew to the Ministry of Foreign Affairs of the Republic of Lebanon, the assurances of its highest consideration. Beirut

4 January 1999

II

RÉPUBLIQUE LIBANAISE¹

MINISTÈRE DES AFFAIRES ÉTRANGÈRES²

No: 45/9

The Ministry of Foreign Affairs presents its compliments to the Australian Embassy and, with reference to the latter's note No 1/99 dated 4/1/99, concerning the Agreement on Economic Trade and Technical cooperation between the Government of Australia and the Government of the Republic of Lebanon, concluded in Beirut on 11 March 1997, has the honor to inform it that the Lebanese Ministry of Economy and Trade has agreed to the correction of certain typographical errors in the English text of the Agreement as proposed by the Embassy.

The Ministry of Foreign Affairs avails itself of this opportunity to renew to the Australian Embassy the assurances of its highest considerations.

Beirut

June 12, 1999

Australian Embassy
Beirut

1. Republic of Lebanon
2. Ministry of Foreign Affairs

[TRANSLATION - TRADUCTION]

ACCORD ENTRE LE GOUVERNEMENT DE L'AUSTRALIE ET LE GOUVERNEMENT DE LA RÉPUBLIQUE LIBANAISE CONCERNANT LA COOPÉRATION ÉCONOMIQUE ET COMMERCIALE AINSI QUE L'ASSISTANCE TECHNIQUE

Le Gouvernement de l'Australie et le Gouvernement de la République libanaise (ci-après dénommés les «Parties contractantes»), dans le but de renforcer les liens d'amitié entre les gouvernements et les peuples des deux pays, ainsi que pour développer la coopération en matière économique, commerciale et technique entre les deux pays sur la base de l'égalité et des avantages mutuels, sont convenus de ce qui suit :

Article premier

Conformément à la législation et à la réglementation de leurs pays respectifs, les Parties contractantes sont convenues de s'efforcer, selon les circonstances, de promouvoir et de renforcer la coopération en matière économique, commerciale et technique entre les deux pays.

Article II

La coopération visée au présent Accord comportera :

1. L'encouragement et la promotion de projets de développement entre les deux pays dans les secteurs des échanges de l'ingénierie, de l'industrie, de l'agriculture, de la zootechnie et de la technologie;
2. L'encouragement des échanges de diverses natures de biens et services marchands, de produits et services entre les deux pays;
3. L'encouragement de la formation et de l'échange d'experts et de techniciens nécessaires à la réalisation de projets spécifiques, ainsi que l'échange d'informations pertinentes.

Article III

1. En encourageant et en facilitant les activités visées à l'article II, les Parties contractantes encourageront les personnes morales et les personnes physiques à tenir compte de la protection de la propriété intellectuelle dans leurs relations commerciales.
2. Les Parties contractantes se comporteront de manière à satisfaire à leurs obligations relatives aux droits réels résultant d'accords internationaux portant sur la propriété intellectuelle.

Article IV

1. Les Parties contractantes s'accorderont réciproquement et sans condition le traitement de la nation la plus favorisée en toute matière en ce qui concerne les droits de douane et les taxes de toute nature imposés sur les marchandises importées ou exportées ou en relation avec ces dernières, ainsi qu'en ce qui concerne le mode de perception des droits et charges, les règles et les formalités d'importation ou d'exportation, de même que les taxes et autres charges internes de toute nature susceptibles d'être imposées sur les biens déjà importés et dédouanés.

2. Tout avantage, faveur, privilège ou immunité qui a été ou qui pourrait être par la suite accordé par l'une ou l'autre des Parties contractantes concernant les questions visées au paragraphe 1, à un produit provenant d'un pays tiers ou qui lui serait destiné, sera immédiatement et sans condition accordé au produit similaire provenant du territoire de l'autre partie contractante ou qui lui serait destiné.

3. Aucune prohibition ou restriction, soit sous forme de contingentement, de permis d'importation ou d'exportation, de contrôle des changes, de règlements ou de toutes autres mesures ne sera instituée ou maintenue par l'une ou l'autre des Parties contractantes sur l'importation de tout produit provenant du territoire de l'autre Partie contractante à moins qu'une telle prohibition ou restriction ne soit applicable à tous les pays tiers.

4. Chacune des Parties contractantes accorde aux services et aux prestataires de services de l'autre partie un traitement non moins favorable que celui qu'elle accorde aux mêmes services et aux prestataires de services similaires de tout autre pays, sous réserve de ses droits et obligations en vertu d'accords internationaux.

5. Le présent article ne s'applique pas aux préférences et avantages accordés par :

a) Le Liban aux pays arabes qui sont membres de la Ligue arabe conformément aux accords ratifiés par le Gouvernement de la République libanaise;

b) L'une ou l'autre des Parties contractantes :

i) En vertu d'un système établi de préférence;

ii) En ce qui concerne les biens et services, conformément à tout accord ou arrangement constituant une zone de libre échange ou une union douanière ou visant à leur création; ou

iii) Aux pays limitrophes dans le but de faciliter les échanges frontaliers de biens et services.

6. Le présent article ne fait pas obstacle à ce qu'une Partie contractante :

a) Prenne des mesures discriminatoires qui s'avèrent nécessaires pour :

i) Protéger la santé des animaux ou des plantes; la sécurité humaine, la propriété intellectuelle, la sécurité nationale, la morale ou l'environnement; ou

ii) Empêcher les pratiques commerciales dolosives ou le transfert du produit d'activités illicites, dans les cas où la discrimination n'est pas arbitraire ou injustifiable et que des conditions différentes prévalent sur le territoire d'une Partie contractante qui n'existent pas dans d'autres pays et qu'il apparaît qu'à la lumière des risques qui résulteraient d'une absence de

mesures discriminatoires, ces mesures constituent un moyen raisonnable de parvenir à l'objectif décrit au présent alinéa;

b) Assume ses obligations en vertu :

i) De la Charte des Nations Unies pour assurer le maintien de la paix et de la sécurité internationales, ou

ii) D'un accord international visant à éviter la double imposition;

c) Impose normalement des droits antidumping ou des droits compensateurs.

Article V

1. Tous les paiements découlant de transactions commerciales, d'un investissement ou d'une coopération économique entre l'Australie et le Liban seront effectués dans une monnaie considérée comme convertible par le Fonds monétaire international, ou dans une monnaie mutuellement acceptable par les parties à la transaction commerciale en question, sous réserve de la législation et de la réglementation en vigueur au moment où les paiements sont effectués.

2. Le présent article n'interdit pas aux personnes morales et physiques australiennes et libanaises de conclure d'un commun accord d'autres arrangements en matière de paiement, sous réserve de la législation et de la réglementation en vigueur dans les deux pays au moment où lesdits arrangements sont conclus.

Article VI

Le cas échéant, les Parties contractantes peuvent convenir d'encourager une coopération économique, commerciale ou technique entre des personnes morales ou physiques de leurs pays respectifs, y compris la création de sociétés ou de projets communs dans divers domaines.

Article VII

Les Parties contractantes conviennent d'encourager des visites mutuelles de représentants, de délégations et de commissions à caractère économique, commercial et technique. S'il y a lieu, chaque Partie contractante s'engage à faciliter et à encourager la participation de personnes morales ou physiques à des foires internationales ayant lieu dans l'autre pays, ainsi que l'octroi, selon le cas, aux personnes physiques ou morales de l'autre pays, des moyens pour la tenue d'expositions à durée limitée.

Article VIII

1. Afin d'assurer une entière et efficace application des dispositions du présent Accord et de favoriser la coopération de leurs pays respectifs, les Parties contractantes conviennent de créer une Commission mixte de coopération économique, commerciale et technique comprenant des représentants du Ministère des affaires étrangères et du commerce et de la Commission australienne du commerce, d'une part, et de représentants du Ministère de

l'économie et du commerce et d'autres autorités intéressées de la République libanaise, d'autre part.

2. Il sera loisible à la Commission mixte de traiter de toute question dans le contexte de la coopération visée par le présent Accord et notamment :

a) L'examen de l'application du présent Accord et la présentation de suggestions pertinentes à l'intention des autorités compétentes des deux pays;

b) La présentation de suggestions visant au développement de la coopération dans les domaines visés au présent Accord;

c) L'étude de divergences qui pourraient survenir à l'occasion de l'application du présent Accord et la présentation de suggestions visant à les régler; et

d) L'interprétation du présent Accord.

Article IX

1. Le présent Accord entrera en vigueur à la date de la dernière notification par laquelle les Parties contractantes s'informent que les formalités juridiques internes nécessaires à l'entrée en vigueur du présent Accord ont été accomplies.

2. Le présent Accord restera en vigueur pendant une année et il sera automatiquement reconduit annuellement à moins que l'une des Parties contractantes n'ait notifié l'autre Partie par écrit de son intention de mettre fin à l'Accord au moins trois mois avant l'expiration de la première période ou des périodes subséquentes.

3. S'il devait être mis fin à l'Accord conformément au paragraphe 2, ses dispositions demeureront en vigueur s'agissant d'obligations non remplies aux termes de contrats (y compris les paiements liés auxdits contrats) conclus au cours de la période au cours de laquelle l'Accord s'appliquait et ce, jusqu'à leur extinction.

Fait à Beyrouth le 11 mars 1997 en langues anglaise et arabe, les deux textes faisant également foi.

Pour le Gouvernement de l'Australie :

Le Ministre du commerce,

TIM FISCHER

Pour le Gouvernement de la République libanaise :

Le Ministre de l'économie et du commerce,

YASSIN JABER

ÉCHANGE DE NOTES

I

Note No 1/99

L'Ambassade d'Australie présente ses compliments au Ministère des affaires étrangères de la République libanaise et a l'honneur de se référer à l'Accord de coopération en matière économique, commerciale et technique entre le Gouvernement de l'Australie et le Gouvernement de la République libanaise fait à Beyrouth le 11 mars 1997 (l'Accord).

L'Ambassade a également l'honneur de se référer à sa note No 21/97 du 14 avril 1997 (jointe) et, en remplacement de la proposition contenue dans cette note, elle a l'honneur de proposer des corrections de certaines fautes typographiques qui se trouvent au texte anglais de l'Accord, notamment :

Dans les textes signés par l'Australie et le Liban :

Dans le titre «Agreement» devrait être remplacé par «Agreement;

Au paragraphe 1 de l'article IV (septième ligne), les mots «...may be imported on goods already imported...» devrait être remplacés par «... may be imposed on goods already imported... »;

À l'alinéa a) ii du paragraphe 6 de l'article IV, le texte «where the discrimination described in this sub-paragraph» devrait être déplacé vers la gauche de façon à s'aligner avec le mot «Taking» de l'alinéa a) du paragraphe 6 de l'article IV;

À l'alinéa b) i du paragraphe 6 de l'article IV, le terme «Nation's» devrait être remplacé par «Nations» et

Au paragraphe 1 de l'article V, le mot «acceptale» devrait être remplacé par «acceptable».

Dans le texte réservé à la signature australienne :

À l'alinéa a) du paragraphe 6 de l'article IV, à la troisième ligne de la section à déplacer à gauche sous ii), le mot «ciuntries» devrait être remplacé par «countries»;

À l'article VII, l'expression «naturalpersons» devrait être remplacée par «natural persons» (c.-à-d. deux mots); et

Au paragraphe 2 de l'article IX, «yearm» devrait s'écrire «year» et «momths» devrait s'écrire «months».

Dans le texte réservé à la signature libanaise :

À la deuxième ligne du paragraphe 2 de l'article IX, «... year by year unless... » devrait s'écrire «... year by year, unless... » (c.-à-d. ajouter la virgule).

Si les rectifications qui précèdent s'avèrent acceptables au Gouvernement de la République libanaise, l'Ambassade a l'honneur de proposer que les textes en langue anglaise soient considérés comme rectifiés ab initio sur réception d'une note du Ministère des affaires étrangères.

L'Ambassade saisit cette occasion pour renouveler au Ministère des affaires étrangères de la République libanaise l'assurance de sa plus haute considération.

Beyrouth, le 4 janvier 1999

II

RÉPUBLIQUE LIBANAISE

MINISTRE DES AFFAIRES ÉTRANGÈRES

No 45/9

Le Ministère des affaires étrangères présente ses compliments à l'Ambassade d'Australie et en ce qui concerne sa note No 1/99 en date du 4 janvier 1999 concernant l'Accord de coopération en matière économique, commerciale et technique entre le Gouvernement de l'Australie et le Gouvernement de la République libanaise conclu à Beyrouth le 11 mars 1997, a l'honneur de l'informer que le Ministère libanais de l'économie et du commerce est d'accord pour que des corrections soient apportées à certaines erreurs typographiques qui apparaissent au texte anglais de l'Accord.

Le Ministère des affaires étrangères saisit cette occasion pour renouveler à l'Ambassade d'Australie l'assurance de sa plus haute considération.

Beyrouth, le 12 juin 1999

Ambassade de l' Australie
Beyrouth